

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 2010/6/11-7

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات  
المراجع الخارجي

مقدمة للمجلس للنظر



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.A/2010/6-H/1**

21 May 2010

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

## مذكرة للمجلس التنفيذي

### هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

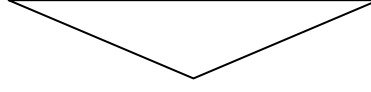
رئيس الشؤون المالية ونائب المدير التنفيذي السيدة: G. Casar  
رقم الهاتف: 066513-2885  
لدائرة إدارة الموارد والمساءلة:

مدير دائرة التقارير المالية: السيد: G. Craig  
رقم الهاتف: 066513-2094

رئيس فرع الحسابات العامة: السيدة: M. Bautista-Owen  
رقم الهاتف: 066513-2240

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

## مشروع القرار\*



يحيط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي" (WFP/EB.A/2010/6-H/1).

\* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

- 1- يسر المديرية التنفيذية أن تقدم هذا التقرير الذي يصف بالتفصيل تنفيذ التوصيات المطروحة من مراجع الحسابات الخارجي. ويبين التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي لم تكن قد نفذت بعد انعقاد الدورة السنوية للمجلس في يونيو/حزيران 2009 والتوصيات التي اقترحت منذ تلك الدورة في تقارير المراجعة التالية:
- "تقرير المراجع الخارجي عن التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ في مكتب قطري للبرنامج - أوغندا" (WFP/EB.1/2010/6-D/1)؛
- تقرير المراجع الخارجي عن الفائدة المحققة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تعزيز الإدارة المالية" (WFP/EB.1/2010/6-E/1)؛<sup>(1)</sup>
- "الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009" (WFP/EB.A/2010/6-A/1).
- 2- كما يتضمن هذا التقرير تعليقات مراجع الحسابات الخارجي على التوصيات التي نفذت خلال الفترة.
- 3- وتلخص المصنوفة التالية التوصيات التي لم تكن قد نفذت حتى تاريخ التقرير السابق، كما تتضمن آخر ما استجد بشأن التوصيات المنفذة في غضون فترة الإبلاغ.

نسبة الإنجازات	التوصيات التي تم تنفيذها حتى الآن	توصيات المراجعة التي لم تنفذ بعد <sup>(2)</sup>	تاريخ التقرير	تقرير المراجعة
100	1	1	مايو/أيار 2005	تحديث شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS)
0	0	1	سبتمبر/أيلول 2007	هل استجابت عملية اللامركزية لاحتياجات البرنامج التشغيلية؟
0	0	3	سبتمبر/أيلول 2008	الإدارة من أجل تحقيق النتائج: الاستعراض الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج
33	1	3	يناير/كانون الأول 2009	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام ونجز 2
88	7	8	أبريل/نيسان 2009	الحسابات السنوية المراجعة، 2008
38	3	8	فبراير/شباط 2010	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التخطيط والإبلاغ الاستراتيجي في المكتب القطري للبرنامج - أوغندا
67	2	3	فبراير/شباط 2010	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الفائدة المحققة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تعزيز الإدارة المالية
18	2	11	يونيو/حزيران 2010	الحسابات السنوية المراجعة، 2009
42	16	38		المجموع

(1) تستند المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

(2) تتضمن أيضا التوصيات المبلغ عنها منذ دورة المجلس السنوية لعام 2009.

## تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
تحديث شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WFP/EB.A/2005/6-B/1/Rev.1)			
ملكية نظام المستعمل وإجراءات اختبار القبول			
<p>نلاحظ من تعليقات الأمانة، والالتزام الوارد في جزء لاحق من هذا التقرير، أن تقييم القيمة المتحققة من نظام ونجز 2 سيجري تنفيذه في عام 2010.</p> <p>نتوقع أنه ينبغي للأمان، من حيث المبدأ، أن تتأكد من تحديد الوفورات المتوقعة في التكاليف كمياً في مرحلة التخطيط في جميع المشروعات المقبلة، ثم ترصد عند الانتهاء من التنفيذ.</p>	<p>تم تقييم تكاليف صيانة النظام، وهي تظهر حالياً زيادة طفيفة في التكاليف الكلية لصيانة النظام المتكامل لتخطيط موارد المؤسسة رغم انخفاض تكاليف صيانة التطبيقات في المقر والتطبيقات السابقة.</p> <p>السبب في ذلك هو زيادة تغطية عمليات تسيير البرنامج عن طريق نظام للمعلومات أكثر قوة وأقل تقيداً بالطلب ومتكامل كلياً.</p> <p>وتعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>اتسعت كثيراً تغطية نظام ساب (SAP) لعمليات تسيير البرنامج، لذلك يتعين استعراض تكلفة صيانة وتحديث نظام المعلومات في المستقبل، ومن جهة أخرى يتوقع أن تعوض عن الزيادات في تكاليف صيانة ساب، تخفيضات تكاليف النظم السابقة نظراً لتوقف العمل بها.</p>	<p><b>1- التوصية 8</b></p> <p>بغية التمكين من إجراء تقييم قائم على النتائج الفعلية والتي تقوم عملية التحسين بها من تحقيق هدفها في خفض التكاليف الشاملة للصيانة، نوصي بأن ينظر البرنامج فيما يلي: وضع تقديرات للوفورات المتوقعة في التكاليف نتيجة لخفض الاحتياجات من الموارد في المقر الرئيسي الناشئة عن التحسين، والتعاقد الخارجي المقرر على الأنشطة التي تستكمل حالياً داخل المنظمة؛ إعداد رقم مستهدف محدد لخفض تكاليف صيانة النظام التي يمكن في ضوءها تقدير التحسين.</p>



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<b>هل استجابت عملية اللامركزية للاحتياجات التشغيلية لبرنامج الأغذية العالمي؟ (WFP/EB.2/2007/5-C/1)</b>			
<b>مدى كفاية التوجيهات بشأن الرقابة ومسؤوليات الإدارة</b>			
<p>أكدنا أن الأمانة تتخذ تدابير بشأن توصيتنا بوسائل منها مشروع لجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة تريبواي واستعراض الإطار المالي (انظر الوثيقة WFP/EB.1/2010/6-E/1).</p>	<p>أوضحت الأمانة أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر في خطة الإدارة (2010-2011). وقد تم تعميم المسودة الأولى لدراسة مفصلة تقترح تنقيح الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتنفيذ ودعم العمليات، على المديرين الإقليميين للبرنامج من أجل الإدلاء بتعليقاتهم وتوصياتهم.</p>	<p>أجرت الأمانة مناقشات مع المديرين المعنيين كما يجري الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لاستعراض المبادئ التوجيهية الأساسية الموجودة المتعلقة بإطار الرقابة الإدارية، وفقا لتوصية مراجعة الحسابات.</p> <p>اضطلعت الأمانة بالأعمال والمشاورات الأساسية الضرورية لتوضيح أدوار كل من المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في تنفيذ العمليات ودعمها. وستعكس هذه الأدوار والمسؤوليات في خطة الإدارة للفترة 2010-2011.</p>	<p><b>2- التوصية 2</b></p> <p>نوصي الأمانة بوضع أطر محسنة للرقابة الإدارية، يجري الاتفاق بشأنها ما بين المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية واستعراضها من قبل شعبة خدمات الإشراف،<sup>(3)</sup> التي:</p> <p>(1) توفر مسؤوليات واضحة ومتناسكة للإشراف الإداري بما يشمل العمليات الإقليمية والقطرية؛</p> <p>(2) إدامة رقابة إدارية ملائمة ومستقلة على المشروعات الإقليمية.</p>



<sup>(3)</sup> تم تعديل المصطلحات الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي.

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<b>الإدارة من أجل النتائج: استعراض ثانٍ للمتقدم المحرز في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج (WFP/EB.2/2008/5-B/1)</b>			
<b>تحديد الأهداف والحصائل والنواتج والمؤشرات</b>			
<p>نرحب بالتدابير التي اتخذتها الأمانة لمعالجة توصيتنا.</p>	<p>تمت الموافقة على إطار جديد لإدارة الأداء يتضمن النتائج الإدارية والاستراتيجية على السواء. وجرى تحديد خمسة أبعاد إدارية ووضعت لكل بعد نتائج إدارية مع ما يتصل بها من مؤشرات. ويتركز العمل الحالي على تنقيح هذه الأبعاد الإدارية بحسب المستويات واستنباط النتائج الإدارية والمؤشرات المتصلة بها بالنسبة للمقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال في نهاية سبتمبر/أيلول 2010. وسيعزز هذا قدرة الأمانة على قياس النتائج الإدارية على مختلف المستويات وتحسين المؤشرات.</p>	<p>بالنظر إلى تعقد ربط الأهداف الإدارية بأهداف استراتيجية معينة فإن الأمانة تعتزم إعادة تحديد الأهداف الإدارية الحالية لمواءمتها مع نظام قياس النتائج الذي يجري وضعه حالياً لإطار النتائج الاستراتيجية (2008-2011) المذكور أعلاه. تتواصل المشاورات الداخلية حول صياغة الأهداف الإدارية بغية تجميع خطة الإدارة للفترة 2010-2011 التي ستقدم إلى الدورة العادية الثانية للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.</p>	<p><b>3- التوصية 2</b></p> <p>يمكن للمجلس التنفيذي والأمانة النظر في وضع أهداف إدارية تصب في الأهداف الاستراتيجية المحددة، وذلك مثلاً من خلال إدماجها في إطار المستوى الجديد من الأهداف الواردة في التوصية 1.</p>
<b>قياس الأداء والإبلاغ عنه مقابل الأهداف والحصائل والنواتج</b>			
<p>توضح الاستجابة لتوصيتنا التدابير التي تتخذها الأمانة لمعالجة توصيتنا وتحسين حصائل الرصد.</p>	<p>نوقشت استراتيجية تنفيذ قياس حصائل العمليات وعمت على المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في نهاية 2009. وسيؤدي تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى ترشيد الموارد الشحيحة المتاحة لقياس النتائج على مستوى الحصائل. جرى النظر في أطر وممارسات لإدارة الأداء من وكالات</p>	<p>تدرك الأمانة الحاجة إلى تحسين رصد أداء المشروع وقياس الحصائل. وتتضمن الأعمال الحالية لتحسين أدوات الرصد والتقييم نصوصاً بشأن قياس النتائج. وسيواصل تنسيق أدوات التقييم وتحليل هشاشة الأوضاع بهدف تحسين قياس الحصائل والإبلاغ في التقارير الموحدة</p>	<p><b>4- التوصية 5</b></p> <p>حققت الأمانة تحسينات في رصد أداء المشروعات منذ إدخال التقارير الموحدة للمشروعات، ولكنها قد ترغب في إمكانية اتخاذ خطوات أخرى لتحسين عملية</p>



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>أخرى في الأمم المتحدة، وفي فبراير/شباط 2010 وافق المدير التنفيذي على إطار لإدارة الأداء في البرنامج أدت التحسينات التي أدخلت على البرنامج التطبيقي لاستخدام الاتصالات في جمع البيانات في 2009 إلى تحسين جودة التقارير الموحدة بشأن المشروعات بما في ذلك الإبلاغ عن مؤشرات الحصائل.</p> <p>وفر التدريب على الإبلاغ عن مؤشرات النواتج والحصائل – وبخاصة على المؤشرات الجديدة لإطار النتائج الاستراتيجية – للمكاتب الإقليمية بالإضافة إلى التدريب على التقارير الموحدة بشأن المشروعات في أواخر 2009. وصدرت إرشادات جديدة بشأن قياس الحصائل في الربع الأخير من 2009.</p>	<p>بشأن المشروعات. وتتعاون الأمانة مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء لتطوير أساليب جمع البيانات المتعلقة بالحصائل وتوثيق التقدم المحرز في تحقيق حصائل التدخلات المشتركة بين العديد من الوكالات.</p> <p>سيجري في الربع الأخير من عام 2009، وبما يتماشى مع المخطط الزمني للإبلاغ لعام 2009، إدخال تغييرات على هيكل البرنامج التطبيقي لاستخدام الاتصالات في جمع البيانات (DACOTA).</p> <p>وستوفر للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية الجهود الجارية لبناء القدرة على الرصد والتقييم، وذلك من خلال التدريب الرسمي وغير الرسمي والتدريب أثناء العمل والمناقشات الثنائية والبعثات الميدانية في 2009. وستصدر في الربع الثالث من 2009 مذكرات توجيهية عن قياس الحصائل ورصدها والإبلاغ عنها.</p>	<p>رصد الحصائل. تعترف الأمانة بالحاجة إلى تحسين رصد أداء المشروعات وقياس الحصائل.</p>	
<b>الخطوات القادمة</b>				
<p>نقر الإجراء المتخذ لحل تعقيد القضايا المتعلقة بتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج.</p>	<p>أنشئت شعبة إدارة الأداء والمساءلة في ديسمبر/كانون الأول 2009، وفي أبريل/نيسان 2009 أدمجت في دائرة تسيير الموارد الأداء والمساءلة. وتعرض وثيقة استراتيجية هذه الشعبة معالم الرؤية والأهداف والنتائج المتوقعة والأنشطة التي ستنفذ خلال 2010-2013 لإدخال</p>	<p>ولا يمكن للأمانة تنفيذ نظام الأجر مقابل الأداء في النظام الموحد الحالي للأمم المتحدة، ولكنها ستواصل الاعتراف بتحقيق النتائج ومكافأتها من خلال تقديم المكافأة السنوية للاستحقاق والجدارة للموظفين والأفرقة والمكاتب.</p>	<p><b>5-</b> <b>التوصية 11</b></p> <p>قد تود الإدارة العليا للأمانة اتخاذ تدابير أخرى لكي توضح للموظفين استمرار التزامها بالإدارة القائمة على النتائج وذلك</p>	



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
	<p>ممارسات إدارة الأداء في البرنامج. وتواصل شعبة إدارة الأداء والمساءلة تقديم الدعم التقني والتدريب للموظفين والمديرين في المقر وفي الميدان.</p> <p>وبدلاً من إعادة تكوين الشبكة السابقة لمديري مهام وجهات تنسيق الإدارة القائمة على النتائج، اقترحت الشعبة القسم شبكة من "مناصري الأداء وإدارة المخاطر" استجابة للتوصيات المنبثقة عن التدابير التي اتخذتها الشعبة مؤخراً لتقوية إدارة المخاطر. ويتمشى هذا الاقتراح مع الإطار الجديد لإدارة الأداء في البرنامج الذي يشمل الإدارة الفعالة للمخاطر.</p> <p>تأخر إصدار تعميم إعلامي للمدير التنفيذي بشأن الإدارة القائمة على النتائج رهنا بإجراء استعراض لإدارة الأداء في وكالات الأمم المتحدة الأخرى والقطاعين العام والخاص بغية التعلم من أفضل الممارسات. ونتيجة للاستعراض أنشأت الشعبة إطاراً لإدارة الأداء خاصاً ببرنامج. وقد تمت الموافقة على هذا الإطار وسيصدر التعميم الإعلامي للمدير التنفيذي في النصف الثاني من 2010.</p> <p>ويجري تحديث قالب الدليل التوجيهي للإدارة القائمة على النتائج وقالب تخطيط العمل بناءً على الإطار الجديد لإدارة الأداء؛ وسيُنجز هذا العمل في نهاية 2010.</p>	<p>الإطار الزمني المقترح للتنفيذ:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>ديسمبر/كانون الأول 2008: إصدار التعميم الإعلامي للمدير التنفيذي بشأن الإدارة القائمة على النتائج وإعادة تكوين شبكة مديري المهام وجهات التنسيق</li> <li>الربع الأول من 2009: تحديث الدليل التوجيهي للإدارة القائمة على النتائج</li> <li>الربع الأخير من 2009: إصدار تحديث تخطيط العمل والمبادئ التوجيهية لاستعراض الأداء وأدواته.</li> </ul> <p>انتهت المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية من تسمية فرقة المهام وجهات التنسيق المعنية بالإدارة القائمة على النتائج، وهي ستشكل جزءاً من فريق خبراء الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج كله.</p> <p>وقد تم تعديل قالب خطة العمل للمكاتب القطرية، بما يتمشى مع مصفوفة النتائج الاستراتيجية للفترة 2008-2011.</p> <p>ويتواصل العمل على تنقيح الدليل التوجيهي للإدارة القائمة على النتائج وكذلك قالب خطة العمل لشعب المقر والمكاتب الإقليمية، وذلك ريثما يُستكمل إطار النتائج الإدارية.</p>	<p>مثلاً من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>المكافأة على تحقيق النتائج؛</li> <li>تحديث وثائق الإدارة القائمة على النتائج؛</li> <li>مواصلة الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها شعبة الإدارة القائمة على النتائج من خلال إرساء شبكة من خبراء هذه الإدارة في البرنامج.</li> </ul>

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<b>استجابة الأمانة لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-D/1)"</b>			
<b>الاستعداد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام</b>			
<p>نرحب بالتزام الأمانة بدراسة القيمة المتحققة بفضل ونجز 2 في 2010 بغية لتعلم من تجربة تشغيله، والإبلاغ عن النتائج في تقرير الأداء السنوي لعام 2010 (يونيو/حزيران 2011).</p>	<p>أوصت اللجنة التوجيهية للمشروعات بأن من الأنسب تقييم قيمة الاستثمار في ونجز 2 في مقابل مؤشرات محددة بوضوح بدلا من مؤشرات خاصة بالشعب أو العمليات. سيجرى هذا التقييم في نهاية 2010 في وقت يكون فيها ونجز 2 قد جرى تشغيله لسنة كاملة. وستتولى إدارة الأداء والمساءلة تنسيق هذا التقييم،<sup>(4)</sup> وسيتم الإبلاغ عن النتائج في تقرير الأداء السنوي لعام 2010.</p>	<p>خلال آذار/مارس 2009، نوقش نهج تقييم المزايا في اللجنة التوجيهية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II). وقد اقترح أن تحدّد قبل بدء التشغيل المؤشرات التي ستستخدم في تقييم مزايا شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II)، وذلك بالتشاور مع شعبة إدارة الأداء والمساءلة ومكتب التقييم. وسوف يشارك المجلس بهذا الإطار وتلك المؤشرات، في الوقت المناسب.</p>	<p><b>التوصية 2</b> -6 إننا نعتقد أن على البرنامج أن يعيد النظر في قراره القاضي بعدم تقدير الوفورات التي ستتحقق نتيجة لتطبيق النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) وأن يجمع المعلومات بمستوى كاف من التفصيل يمكن من التذليل على أن تكلفة المشروع إنما تمثل استثماراً جيداً.</p>
<p>عالجت الأمانة التوصية وهي تتخذ الإجراءات في سياق احتياجات العمل المتطورة في البرنامج الجديدة وتحديد أولوياتها.</p>	<p>أقام البرنامج هيكلًا جديدًا للحكومة، ولجنة لتنسيق نظم المعلومات الإدارية، وعملية لاستعراض مبادرات العمل الجديدة وتحديد أولوياتها. سيكفل الهيكل إجراء تقييم لمتطلبات العمل بالنسبة لمشروعات تكنولوجيا المعلومات وتحديد أولوياتها على</p>	<p>ستجري رسملة تكلفة نظام ونجز 2 (WINGS II) باعتباره أحد الأصول في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتزعم الأمانة إجراء استثمار سنوي يمثل نسبة معينة من تكلفة هذا الأصول للحفاظ عليه وتطويرها. كما تزعم الأمانة إدخال مجموعة محدودة من التحسينات في أداء النظام من خلال النسخ السنوية من نظام ونجز 2 (WINGS II).</p>	<p><b>التوصية 3</b> -7 ينبغي للبرنامج وضع جدول زمني واضح ومحدد التكاليف لتنفيذ عناصر ونجز 2 المؤجلة في الوقت الحاضر. وهذا الإجراء ضروري لدعم تحسين الكفاءة وبلوغ مستوى سليم للمراقبة</p>



(4) تم تعديل المصطلحات الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي.

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>النحو السليم، وتنفيذ أعظمها قيمة بالنسبة للبرنامج. ستدرس التحسينات المؤجلة من نسخة 2009 وتناقش في الاجتماع القادم للجنة تنسيق نظم المعلومات الإدارية بالإضافة إلى الاحتياجات التي نشأت منذ 2007.</p> <p>والبرنامج ملتزم في 2010، بتنفيذ التجربة الرامية إلى الاستعاضة عن نظامه الخاص بتحليل وإدارة حركة السلع بالوحدة النموذجية لتنفيذ نظام ساب (SAP) لإدارة اللوجستيات الذي تم تمويله فعلا بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي (انظر الاستجابة للتوصية 4).</p> <p>تعتبر هذه التوصية تم تنفيذها.</p>	<p>وسوف يتم إعطاء الأولوية في نسخة عام 2010 والنسخ اللاحقة للتحسينات المؤجلة من التشغيل الأولي لنظام ونجز 2 (WINGS II)، وخاصة التحسينات المؤجلة التي تحسّن الضوابط المالية والداخلية والكفاءة التشغيلية. على أنه سيتعيّن موازنة أولويتها على أساس متطلبات العمل الجديدة التي ربما تكون قد نشأت في الوقت ذاته.</p> <p>ستنفذ الأمانة عمليات معينة لتحسين التشغيل بدءاً من 2010.</p>	المالية الداخلية في المستقبل.	
<p>نرحب بالالتزام بتنفيذ النظام الكامل لإدارة اللوجستيات في إطار نظام ساب.</p>	<p>الحل المؤقت الحالي الذي بدأ تشغيله مع بقية النظام الجديد، عملي تماماً وقادر على تقييم قوائم جرد السلع في أي وقت. عقب البدء في التشغيل، أدخلت على الحل تعديلات تقنية إضافية تضمن ثباته وفعالته إلى أن يحين تنفيذ حل ساب بأكمله.</p> <p>تستعد الأمانة في الوقت الحاضر لاختبار حل ساب - نظام إدارة اللوجستيات - الكامل. ويجري الآن إعداد خطة وجدول زمني للمشروع بغية بدء المشروع في مايو/أيار 2010.</p>	<p>الحل لبدء تشغيل النظام</p> <p>كان اختبار تثبيت المستخدمين من الحل جارياً اعتباراً من مارس/آذار 2009. وينطوي ذلك على اختبارات شاملة لحل التكامل ضمن بيئة تشمل البيانات المرحلة من النظم الحالية.</p> <p>حل نظام ساب الكامل</p> <p>لا تخطط الأمانة لأية تدابير جديدة فيما يتعلق بحل ساب (SAP) الكامل إلا بعد بدء تشغيل النظام.</p>	<p><b>التوصية 4</b></p> <p>هناك حاجة إلى توجيه الاهتمام بصورة عاجلة إلى مسألة تنفيذ التحسينات المخطط لإدخالها على نظم مراقبة السلع الأساسية وتقييمها.</p>	-8

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<b>الحسابات السنوية المراجعة لعام 2008 (WFP/EB.A/2009/6-A/1)</b>			
<b>التغييرات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام</b>			
<p>عاجت الأمانة هذه التوصية.</p>	<p>اضطلعت الأمانة بالإجراءات التالية لتنفيذ هذه التوصية:</p> <p>في سبتمبر/أيلول 2009 أصدر المدير التنفيذي سياسات ومبادئ توجيهية منقحة للاستثمار بالنسبة لحافضة السيولة في البرنامج.</p> <p>عرض في الدورة العادية الثانية للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني تقرير عن سياسات البرنامج ومبادئه التوجيهية للاستثمار بما في ذلك التدابير المتخذة للحد من أنواع المخاطر التي تواجه استثمارات البرنامج (الوثيقة WFP/EB.2/2009/5-F/1).</p> <p>خفضت الحافضة حافضة الاستثمار المتبقية من 136.7 مليون دولار في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى 45.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. وهو ما يمثل أقل من 3 في المائة من الأرصدة النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل في نهاية 2009.</p> <p>وتعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>أدت أزمة الأسواق المالية وما اتصل بها من تدابير تتعلق بتفادي المخاطر القسوى إلى خسائر متحققة وغير متحققة تتجاوز الدخل المتأتي عن الفوائد خلال 2009. ويعود أساساً تدني أداء مديري الاستثمارات الخارجيين في بيئة الأسواق الشديدة الصعوبة يعود أساساً إلى خسائر غير متحققة في حافظات الاستثمارات القصيرة الأجل. وتود الأمانة أن تبين أن جميع الاستثمارات التي قام بها البرنامج تمثل بالكامل لسياسة البرنامج الاستثمارية.</p> <p>وبينما كان أداء الاستثمارات في الأجل المتوسط ايجابياً تماماً، فإن التقلبات التي شهدتها عام 2008 فرضت على الأمانة تبني عدد من التدابير على النحو المبين أدناه. وفي تحديث خطة الإدارة المقدم إلى الدورة العادية الأولى (WFP/EB.1/2009/6-A/1/Corr.1)، أبلغت الأمانة المجلس أن التدابير التالية اتُخذت للحد من تعرض الاستثمارات القصيرة الأجل للمخاطرة:</p> <p>← إنهاء عقد مدير الاستثمار المسؤول عن النسبة الأعلى من حيازات الأوراق المالية المتدنية الأداء؛</p> <p>← تخفيض حجم حافضة الاستثمارات القصيرة الأجل؛</p>	<p><b>9-</b> التوصية 1</p> <p>نوصي بأن يأخذ البرنامج في اعتباره المعلومات الواردة في التقارير المالية عند استعراض وإدارة أداء حافضة استثماراته، وتحديث مبادئه التوجيهية الخاصة بالاستثمار، ورصد تصفية مخلفات استثماراته.</p>





تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
		<p>وزيادة مماثلة في حيازات سوق الأموال</p> <p>← اعتماد مبادئ توجيهية للاستثمارات تتسم بقدر أكبر من التحفظ.</p> <p>ويجري العمل تدريجياً، وعندما تسمح سيولة الأسواق بذلك، على بيع أصول معينة تعرضت للخسارة (بالدرجة الأولى أوراق مالية إسكانية مدعومة بأصول ورهونات عقارية كانت جميعها على درجة AAA وقت شرائها) وبالتالي لم تعد تمثل بسياسة البرنامج الاستثمارية. وبتاريخ 30 أبريل/نيسان 2009، كانت الأوراق المالية المتبقية لا تزيد عن 7 في المائة من النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل مقابل بنسبة 11 في المائة بنهاية 2008، بينما بلغت نسبة النقدية ومعادلات النقد إلى الاستثمارات القصيرة الأجل في ذلك التاريخ 74 في المائة و 26 في المائة، بالمقارنة مع 68 في المائة وإلى 32 في المائة بنهاية 2008. وتستمر توقعات الأسواق المالية الاقتصادية يشوبها الغموض بينما تقارب أسعار الفائدة الصفر: ومع ذلك، أجري تخفيض شديد على تعرض الاستثمارات قصيرة الأجل للمخاطرة، وكان عائد الاستثمارات الإجمالي خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2009 ايجابياً بعض الشيء.</p>		
نرحب بالإجراءات المتخذة لتحديد المستوى الملائم لقائمة الأغذية.	تصبح الأمانة عند تنفيذ ونجز 2 في يوليو/تموز 2009 في وضع أفضل يمكنها من تحديد مستويات مخزوناتا في أي وقت من الأوقات. وفي نهاية 2009 كانت المخزونات	في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، بلغ مجموع المخزون الذي يحتفظ به البرنامج 1.6 مليون طن متري أي ما يمثل 4.7 شهر من السلع الغذائية لمواصلة عمليات البرنامج. أما	<b>التوصية 2</b>	<b>-10</b> بما أن التقارير المالية تقدم الآن معلومات

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
	<p>الكلية التي يحوزها البرنامج تساوي 1.4 مليون طن متري تمثل ما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر من الغذاء اللازم لدعم عمليات البرنامج على المستوى المتوقع للعام 2010.</p> <p>ونظراً للمهلة المتوسطة اللازمة بين شراء السلع وتوزيعها والحاجة إلى تخزين السلع مسبقاً في الأماكن غير الآمنة غذائياً، فإن الأمانة ترى أن مستوى المخزونات الموجودة تحت اليد بنهاية 2009 كان مناسباً. مع مراعات متوسط الزمن اللازم بين الشراء وتوزيع الأغذية على المستفيدين والحاجة إلى إعداد أماكن لتخزين الأغذية في مواقع غير آمنة.</p> <p>وتعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>المهلة المتوسطة المستغرقة بين شراء السلع الغذائية وتوزيعها فهي نحو 138 يوماً أو 4.6 شهر.</p> <p>ولتفادي انقطاع الإمدادات ولتخفيف النقص في الأغذية، يخزن البرنامج السلع مسبقاً في مستودعات في أماكن مختلفة. وتقع هذه المستودعات بصورة رئيسية في بلدان ترتفع فيها ارتفاعاً كبيراً معدلات انعدام الأمن الغذائي وحيث نقل الأغذية يأخذ وقتاً كبيراً. ومن بين البلدان العشرة التي أخذها المراجع الخارجي كعينة. والتي تمثل 65 في المائة من المخزونات التي يحتفظ بها البرنامج، كانت ثمانية منها في تلك البلدان.</p> <p>ونظراً للمهلة المتوسطة اللازمة بين شراء السلع وتوزيعها والحاجة إلى تخزين السلع مسبقاً في الأماكن غير الآمنة غذائياً، فإن الأمانة تعتقد أن مستوى المخزونات الموجودة تحت اليد بنهاية 2008 كان مناسباً. على أن الأمانة ستواصل رصد شراء السلع بغية تحسين المهل الزمنية اللازمة في عملية الشراء وضمان الحفاظ على المستوى المناسب من المخزون.</p>	<p>موثوقة عن كمية السلع الغذائية وقيمتها المحتفظ بها في 31 ديسمبر/ كانون الأول، فقد يوّد البرنامج أن يستخدم هذه المعلومات للتأكد من أن الكميات المحتفظ بها تمكن البرنامج من أداء مسؤولياته بفعالية.</p>
<p>نعترف بأن مستوى الحيازات النقدية يجب أن يعكس الاحتياجات النقدية قصيرة الأجل لسداد المبالغ المستحقة الدفع عند استحقاقها. وينبغي استثمار أي موارد سائلة تفوق هذا المبلغ طبقاً</p>	<p>بلغ الرصيد النقدي (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 مقدار 1.7 مليار دولار أمريكي - بزيادة 312 مليون دولار أمريكي عن 2008. وكانت الزيادة في 2009 نتيجة لعائدات ضخمة تحقق في</p>	<p>تقدر الأمانة التوصية التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي بشأن الأرصدة النقدية للبرنامج والزيادة بمقدار 220 مليون دولار أمريكي في عام 2008، وهي زيادة بنحو 15 في المائة مقارنة بمستوى الرصيد النقدي عند نهاية عام 2007. وهي</p>	<p><b>11-</b> <b>التوصية 3</b></p> <p>إننا إذ نلاحظ أن رصيد النقدية والاستثمارات المحتفظ به في نهاية السنة بلغ 1.6 مليار دولار أمريكي، مما يعكس</p>



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<p>للمبادئ التوجيهية لاستثمارات البرنامج. ونلاحظ أنه رغم أن حيازة النقد تحت الطلب لا نكتنفها مخاطر تذكر قليلة أو لا نكتنفها مخاطر تذكر، فإن عائدات الاستثمار تكون منخفضة نسبياً.</p>	<p>2008 و2009، وهي تتسق مع مستوى الزيادة في عمليات البرنامج في تلك الفترة.</p> <p>وفي نهاية 2009 بلغ مجموع المبالغ المستحقة الدفع والالتزامات الحالية للبرنامج 1.2 مليار دولار أمريكي؛ وهي التي يتوقع تسويتها خلال 2010، بالإضافة إلى التزامات والمستحقات الجديدة بالاعتماد على المتحصلات النقدية خلال 2010.</p> <p>وتعتقد الأمانة أن الحيازات النقدية ملائمة لاحتياجات البرنامج، وتؤكد أن الأرصدة النقدية الرأسمالية سيستخدم لتغطية الزيادة في المتطلبات التشغيلية.</p> <p>وتعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>تؤكد أن هذه الزيادة في الأرصدة النقدية تمثل استثمارات طويلة الأجل تخصص لتمويل جزء من مستحقات الموظفين وغيرها من المستحقات طويلة الأجل. ومن إجمالي الاستثمارات النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل البالغة 1.4 مليار دولار، يتعلق مبلغ 1.2 مليار دولار بفئات البرامج والمساهمات الثنائية، مع رصيد 200 مليون دولار يتعلق بالحساب العام والحسابات الخاصة.</p> <p>وكما تمت الإشارة إلى ذلك تحت التوصية 5 أدناه، فإن إجمالي عائدات البرنامج لعام 2008 بلغ 5 مليارات دولار، 70 في المائة عن عائدات 2007 التي بلغت 2.9 مليار دولار، مع زيادة في الرصيد النقدي بنسبة 15 في المائة.</p> <p>وأشار مراجع الحسابات الخارجي بحق في تقريره إلى نهاية عام 2008، ما مقداره 970 مليون دولار من النقود وما يعادلها، مما عكس توقعات الأمانة للاسترداد المطلوب على الأجل القصير لتلبية الاحتياجات التشغيلية. كما كان ثمة استثمارات قصيرة الأجل بقيمة 458 مليون دولار خصصت لتمويل البرامج في المستقبل وتغطية التكاليف، يمكن تسييلها لتمويل أنشطة البرنامج. وبحلول نهاية 2008، بلغت المدفوعات المستحقة على البرنامج 613 مليون دولار ونفس المستوى تقريباً من أوامر الشراء المفتوحة بنحو 600 مليون دولار. ومن المتوقع أن يتم تدريجياً تسديد هذه المدفوعات خلال عام 2009 اعتماداً على المستوى الحالي للنقدية مضافاً</p>	<p>نمواً في مستوى عمليات البرنامج في 2008، فإننا نوصي بأن يثبت البرنامج من بقاء المستوى المحفوظ به من النقدية مناسباً لاحتياجات البرنامج، ومن كيفية استخدام هذه الأموال في المستقبل.</p>



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
		<p>إليه المتحصلات النقدية خلال 2009.</p> <p>وترى الأمانة أن مستوى النقدية لدى البرنامج ملائم وفق ما جاء في حسابات 2008 بينما كان مستوى نهاية 2008 أكبر بقليل مما كان عليه في العام المنصرم، فإن الأرصدة النقدية سوف تستخدم لتلبية الاحتياجات التشغيلية للبرنامج.</p>		
<p>استعرضت الأمانة على النحو الملائم خيارات تمويل الموظفين استجابة لتوصيتنا التي أدت إلى اقتراحات التمويل بما يفضي على مناقشة في هذا الاجتماع السنوي للمجلس.</p>	<p>في التحديث الثاني لخطة الإدارة (2010-2011) التي ستعرض على المجلس خلال الدورة السنوية لعام 2010، قدمت الأمانة للمجلس مقترحات فيما يتعلق بكيفية تمويل الجزء غير المسدد من الالتزامات من المتعلقة بمستحقات الموظفين.</p> <p>وتعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>الأمانة ملتزمة بالتمويل الكامل للالتزامات المتعلقة الموظفين. وخلال الدورة السنوية للمجلس في عام 2008، ونظرا لإقرار البرنامج بكامل مستحقات الموظفين من نهاية 2007، فقد عرضت الأمانة على المجلس أربعة خيارات لتحقيق التمويل الكامل لهذه الالتزامات.</p> <p>والمؤشرات الأولية هي أن الخيار الأنسب هو إدراج مبلغ الاستهلاك بإدراج مبلغ للاستهلاك في خطة الإدارة أو في تكاليف الموظفين العادية. وتواصل الأمانة دراسة قبل تقديم توصيتها إلى المجلس.</p>	<p><b>12-</b> <b>التوصية 4</b></p> <p>عند النظر في تمويل الخصوم المتعلقة بمستحقات الموظفين، واستناداً إلى أن الأصول الحالية ممولة بالكامل فعلاً من خلال الصندوق العام، نوصي بأن ينظر البرنامج في خيارات التمويل في المستقبل على ضوء الفائدة المحتملة للأهداف الإستراتيجية للمنظمة.</p>	
<p>عالجت الأمانة هذه التوصية.</p>	<p>أوضحت الأمانة في استجابتها الأولية لتوصية المراجعة أن الفائض الضخم المبلغ عنه في 2008 كان نتيجة للفترة الزمنية بين تأكيد المساهمة وبين استخدامها. ومما أسهم أيضاً في الفائض الضخم التغيرات الكبرى التي أحدثتها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بما في ذلك رسمة</p>	<p>أعطى مراجع الحسابات الخارجي وصفاً مناسباً للأسباب للفائض البالغ 1.4 مليار دولار أمريكي الذي أوردته الأمانة في الكشوف المالية لعام 2008. تكون هناك فترة زمنية بين تأكيد المساهمات واستخدامها.</p>	<p><b>13-</b> <b>التوصية 5</b></p> <p>بناء على ملاحظتنا للفائض الكبير الذي أبلغ عنه البرنامج عن 2008، وعلى الرغم من الفارق الزمني الحتمي بين</p>	



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
	<p>الموجودات والأصول الثابتة، وإقرار المصروفات عند تلقي البرنامج للسلع والخدمات. ولا يحدث تخفيض مقابل في فوائض البرنامج المتركمة إلا عندما تتفق هذه الموجودات أو عندما يسهم تلقي البرنامج لسلع أو خدمات. يضاف إلى ذلك أن البرنامج تلقى مستوى لم يسبق له نظير من إيرادات المساهمات - بلغ 5 مليارات من الدولار الأمريكية - في 2008.</p> <p>وكما يتبين من الحسابات المراجعة لعام 2009 فإن الفوائض المتركمة في نهاية 2009 بلغت 3.8 مليار دولار أمريكي منها ثلاثة مليارات للأنشطة التشغيلية الأساسية وكانت تمثل حوالي سبعة أشهر من متطلبات التشغيل.</p> <p>وبلغ الفائض بالنسبة لتلك السنة 145.2 مليون دولار أمريكي. وكان التراجع في الفائض (بالنسبة للفائض في 2008 البالغ 1.4 مليون دولار أمريكي) ناتجا عن نقص في (833 مليون دولار أمريكي) وزيادة في النفقات (658 مليون دولار أمريكي) بسبب زيادة الأنشطة التشغيلية في تلك الفترة. وخلال سنة 2009 تم توزيع 4.8 مليون طن متري من الأغذية مقارنة بـ 3.9 مليون طن متري في 2008. وتؤكد الأمانة أن أرصدة أموال البرنامج وفوائضه محتفظ بها لتلبية النفقات في المستقبل.</p>	<p>وقد بلغت المساهمات في البرنامج 5 مليار دولار أمريكي في 2008، وهذا مستوى غير مسبوق. ومن أصل هذا المبلغ، يُعزى مليار دولار أمريكي لنداء البرنامج لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود.</p> <p>ويتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 2008، فإن بعض المعاملات التي كانت تُعامل كنفقات، أصبحت الآن تخضع للرسملة، من قبيل المخزونات والأصول الثابتة. وبنهاية 2008، بلغت قيمة هذه البنود مجتمعة 1.1 مليار دولار أمريكي.</p> <p>وفيما يتعلق بمبدأ الاعتراف بالنفقات على أساس التسليم، فإن أوامر الشراء الصادرة عن البرنامج، والتي لم تتم التسليمات بموجبها حتى نهاية 2008، ستُحمل بهذا عندما تتم التسليمات. وفي نهاية 2008، بلغت أوامر الشراء المستحقة هذه 600 مليون دولار أمريكي.</p> <p>إضافة إلى هذا فإن المتوسط المهلة للمساهمات المدفوعة يعني أن المساهمات المدفوعة خلال أغسطس/آب في سنة ما تنفق عموما في السنة التالية؛ وهذا يشكل جزءا من الرصيد الفائض بنهاية السنة.</p>	<p>التمويل والإنفاق، نوصي بأن يستعرض البرنامج مدى ما يُحتفظ به من أرصدة وفائض لأغراض الإنفاق في المستقبل.</p>

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	وتُعتبر هذه التوصية منتهية.			
<p>نكرر رأينا أن يقوم البرنامج، بغية دعم الشفافية وأفضل الممارسات في إعداد التقارير المالية، بالكشف بشكل منفصل عن أجور كبار الموظفين لديه والاستحقاقات المنطبقة على موظفيه المدير التنفيذي وعلى وظائف كل من نواب المدير التنفيذي.</p>	<p>يشترط القسم 34 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن الإفصاحات الجزئية المعنية بأن يكشف الكيان المعني عن مجموع أجور الموظفين الإداريين وعدد الأفراد، وأن يبين الدرجات الرئيسية للموظفين الإداريين مع إدراج توصيف لكل درجة.</p> <p>اتبعت الأمانة عند إعداد حسابات سنة 2009 نفس المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 2008. وكانت الإفصاحات الجزئية ذات الصلة في 2008 تمثل تماماً للقسم 34 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 20. وإذا اعتمدت الأمم المتحدة أسلوباً موحداً لعرض إفصاحات الأطراف ذات الصلة بالإضافة إلى ما تشترطه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فستضمن الأمانة اتباع البرنامج لنفس النهج. وحتى يتخذ هذا الإجراء، فإن الأمانة ستواصل إتباع أسلوبها الراهن.</p> <p>وتُعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>يتفق العرض الحالي لأجر المسؤولين الإداريين الرئيسيين مع الكشف المطلوب بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتعين أن يناقش مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى أي كشف إضافي يتجاوز متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، نظراً لأن الكشف الموصى به يتعين أن يُعتمد بصورة موحدة لدى جميع وكالات الأمم المتحدة.</p> <p>وكان هدف الأمانة الرئيسي، عند إعداد الكشوف المالية لسنة 2008، ضمان الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما استعرضت الأمانة الإفصاحات حول هذا الموضوع في عدد من كيانات القطاع العام التي اعتمدت هذه المعايير المحاسبية، وخلصت إلى أن القطاع العام لم يعتمد ممارسة موحدة لتقديم الإفصاحات الجزئية الجهات المعنية في كشوفها المالية.</p>	<p><b>14- التوصية 6</b></p> <p>بغية دعم الشفافية وأفضل الممارسات في إعداد التقارير المالية، نوصي بأن يقوم البرنامج في المستقبل بالكشف بشكل منفصل عن مرتبات كبار الموظفين لديه ومستحقات المدير التنفيذي ومستحقات نواب المدير التنفيذي.</p>	



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<b>التوصيات التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في التقارير السابقة</b>			
<b>نظام ونجز 2</b>			
كما جاء في التعليق الوارد سابقاً.	يرجى الرجوع إلى الاستجابات للتوصيتين 2 و3 أعلاه ("تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونجز 2") (WFP/EB.1/2009/6-D/1)؛	يرجى الرجوع إلى الاستجابات للتوصيتين 2 (البند 8) و3 (البند 9) الواردة سابقاً.	<p><b>15-</b> <b>التوصية 7</b></p> <p>متابعة لتقريرنا السابق عن تنفيذ نظام ونجز 2، فإننا نوصي بأن تقوم الأمانة بما يلي:</p> <p>← إبراز قيمة الاستثمار في ونجز 2 بإعداد تقييم للوفورات التقديرية، ومن ثم تعقب الوفورات المتحققة بالفعل؛</p> <p>← إعداد جدول زمني لتنفيذ عناصر ونجز 2 التي أرجنت مهامها إلى ما بعد موعد التنفيذ الرئيسي.</p>
<b>التدليس ومدفوعات الإكراميات وحالات الشطب والخسائر</b>			
نرحب بالإقرارات الإضافية بشأن الخسائر والمدفوعات الخاصة الواردة في التقارير المالية لعام 2009.	تتضمن الكشوف المالية لعام 2009 مذكرة شاملة عن الخسائر، والإكراميات، والمبالغ المشطوبة تمشياً مع أحكام المادة 12-3 من النظام المالي للبرنامج بشأن الإكراميات. كما تضمنت حسابات 2009 افصاحات عن الخسائر	تقبل الأمانة توصية مراجع الحسابات الخارجي هذه وستعمل، بدءاً من 2009 على كفاءة إدراج مذكرات شاملة في التقارير المالية فيما يتعلق بالخسائر والمدفوعات الخاصة، بما فيها المبالغ المقدمة والمشطوبة خلال السنة. وسيُنقَش محتوى	<p><b>16-</b> <b>التوصية 8</b></p> <p>سعيًا نحو تحسين الشفافية فإننا نوصي بأن تُدرج الأمانة في التقارير المالية في المستقبل مذكرة شاملة عن الخسائر</p>

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>الغذائية وغير الغذائية، وخسائر ناجمة عن السرقة واختلاس الأموال. وستكفل الأمانة الكشف الكامل عن كل تلك المعلومات في الحسابات السنوية لكل عام. تُعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>المذكرات هذه وشكلها مع مراجع الحسابات الخارجي.</p>	<p>والمدفوعات الخاصة، تبين كحدٍ أدنى المبالغ المشطوبة خلال السنة.</p>	
<p><b>تقرير المراجع الخارجي عن التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ في مكتب قطري للبرنامج - أوغندا (WFP/EB.1/2010/6-D/1)</b></p>				
<p>نحيط علما بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة في معالجة هذه التوصية.</p>	<p>أقامت الأمانة آليات لضمان قياس النواتج المتصلة بالمعونة غير الغذائية والإبلاغ عنها على النحو المناسب. وتستخدم النظم القائمة لضمان قيد البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها على النحو المناسب. وقد أدرجت الأمانة هذه المعلومات في التقارير الموحدة بشأن المشروعات لعام 2009؛ وسيعرض تقرير الأداء السنوي لعام 2009 على المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2010. وتُعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>يسهل إطار النتائج الاستراتيجي تحديد المدخلات - المساهمات الغذائية وغير الغذائية على حد سواء - على مستوى المشروعات. ويمتلك البرنامج نظامين لاستخلاص النتائج على مستوى المشروعات هما: شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 فيما يتعلق بالسلع والمبالغ النقدية والمستفيدين؛ وقاعدة بيانات البرنامج التطبيقي لاستخدام الاتصالات في جمع البيانات (داكوتا) للسلع، والمبالغ النقدية، والمستفيدين، والمخرجات، والحصائل، والسرد النوعي. ويسجل هذان النظامان المعلومات اللازمة للإبلاغ عن أداء عام 2009، وتُصدر قاعدة بيانات داكوتا التقارير الموحدة بشأن المشروعات. ويعرض تقرير الأداء السنوي مزيداً من التحليل لاتجاهات الأداء.</p> <p style="text-align: right;">← 31 مارس/آذار 2010</p> <p style="text-align: center;">(التقارير الموحدة لجميع المشروعات التشغيلية)</p>	<p><b>17- التوصية 1</b></p> <p>تحديد مقياس ملائم لنواتج المعونة غير الغذائية.</p>	



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
		<p>← 8 يونيو/حزيران 2010 (عرض تقرير الأداء السنوي لعام 2009 على المجلس)</p>	
<p>ينبغي للتدابير التي اتخذتها الأمانة أن تعالج توصيتنا.</p>	<p>تم التشاور مع جميع المديرين القطريين من أجل تحديد حلول لهذه المشكلة. وعرضت المقترحات الناتجة على المجلس الذي سيطلب إليه اتخاذ قرارات بهذا الشأن في الدور السنوية والدورة العادية الثانية في 2010. وتعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>يقوم البرنامج باستعراض إطاره المالي وسياسات التمويل طويلة الأجل وفئات البرامج كي يتمكن من تحقيق النتائج المتعلقة باستراتيجيته ومهمته بصورة فعالة. وقد عُقدت عدة مشاورات غير رسمية مع المجلس لمراعاة آراء الأعضاء عند وضع إطار التمويل الملائم الأمثل للبرنامج.</p> <p>← نهاية 2010</p>	<p><b>18-</b> <b>التوصية 2</b> التحول عن استعمال كمية الأغذية بالأطنان المترية كأساس لتخصيص التمويل العام للمشروعات عند الاقتضاء.</p>
<p>نعترف بمزايا إعداد الاستراتيجيات القطرية بالارتباط مع دورة التخطيط الوطنية، ولكننا ما زلنا نرى أن الفوائد التي تعود على البرنامج من التنفيذ المبكر تدل على أنه ينبغي عمل المزيد لإيجاد طريقة مؤقتة للتعجيل بإعداد الاستراتيجيات بناء على خطط للبلدان المنفقة الكبيرة ذات الأولوية العالية.</p>	<p>أعدت اعتباراً من مارس/آذار 2010 الاستراتيجيات القطرية لبوروندي والعراق والأردن والسودان وأوغندا. ومن المتوقع أن تقدم بلدان أخرى استراتيجياتها خلال 2010.</p>	<p>تتمشى عملية تخطيط الاستراتيجيات القطرية مع دورة التخطيط الوطنية وخطط استجابة أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتوجد البلدان ذات الأولوية العليا التي لا تمر بمرحلة انتقالية أو مرحلة إنعاش على قائمة نشر الاستراتيجيات القطرية لعام 2010 وهي تتلقى الدعم.</p> <p>وبالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، فإن عملية تخطيط الاستراتيجية القطرية تتيح منصة لتغيير موقع عمليات البرنامج فيها.</p> <p>أما في البلدان التي تنفذ فيها استجابة لمرحلة ما بعد النزاع،</p>	<p><b>19-</b> <b>التوصية 3</b> التعجيل بتحديد الجدول الزمني لتنفيذ الاستراتيجيات القطرية في البلدان المنفقة الكبيرة ذات الأولوية العليا.</p>



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
		<p>فإن عملية تخطيط الإستراتيجية القطرية ستستند إلى أنشطة البرنامج الجارية المتعلقة بتطوير القدرات.</p> <p>← ما زال العمل جاريا</p> <p>(استعراض دورات المشروعات، وعمليات التخطيط الوطنية، واستراتيجيات الحد من الفقر، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)</p>		
<p>نؤكد أن الأمانة تتخذ إجراءات بشأن توصيتنا.</p>	<p>هذه توصية للمجلس. وقد زودت الأمانة المجلس بإحاطة عن الاستراتيجيات القطرية خلال مشاوره غير رسمية في 4 مايو/أيار 2010.</p>	<p>موافقة</p> <p>قد يرغب المجلس في المستقبل في الموافقة على وثيقة الإستراتيجية القطرية بدلا من الوثائق التشغيلية المنفردة. وينبغي لهذه المسألة أن يتناولها المجلس.</p> <p>← نهاية 2010</p> <p>(سيجرى تقييم لأثار عملية تخطيط الاستراتيجيات القطرية في منتصف 2010).</p>	<p><b>التوصية 4</b></p> <p>النظر فيما إذا كان ينبغي للمجلس التنفيذي أن يركز على الإستراتيجية القطرية بدلا من البرامج القطرية للحد من الازدواج.</p>	<p><b>-20</b></p>
<p>علفنا أعلاه بقولنا إننا نرحب بالإجراء الذي تتخذه الأمانة في الوقت الحاضر. ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في تنفيذ نظام قوي لرصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه مقابل الأهداف</p>	<p>يواصل البرنامج مواءمة مشروعاته مع إطار النتائج الاستراتيجية؛ وتقاس المؤشرات ويتم الإبلاغ عنها عن طريق التقارير الموحدة بشأن المشروعات.</p> <p>يجري تحليل وتنقيح ميزانيات المشروعات الخاصة بأنسب</p>	<p>تُطبق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج في العمليات المستندة إلى احتياجات للسكان المحرومين من الأمن الغذائي مع استخدام أنسب لتحقيق النتائج. وتقدم لجنة استعراض المشروعات الدعم في تفسير وتطبيق الأهداف الصحيحة على امتداد حافظه البرنامج الإنسانية والإنمائية طيلة عملية صياغة</p>	<p><b>التوصية 5</b></p> <p>إدراج معلومات محسنة عن التكاليف للتمكين من بلورة فهم أفضل للتكاليف المنسوبة إلى تحقيق الأهداف</p>	<p><b>-21</b></p>



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
الاستراتيجية.	<p>الأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية عن طريق عملية لجنة استعراض البرامج.</p> <p>ستواصل لجنة التخصيص الاستراتيجي لموارد الاسترشاد في تخصيص الموارد بالتصميم والأداء الملائمين للمشروعات.</p>	<p>المشروعات واستعراضها؛ وتؤيد لجنة استعراض المشروعات تخطيط الإستراتيجيات القطرية.</p> <p>ويوفر الدعم التقني خلال مرحلة صياغة المشروعات لضمان قيام المكاتب القطرية بمواءمة مشروعاتها مع إطار النتائج الاستراتيجية واختيار المؤشرات ذات الصلة لقياس التقدم والفعالية.</p> <p>ومن المنتظر أن تسهم النتائج المستندة إلى الأدلة بمرور الزمن في تحسين قدرة لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد على تخصيص الموارد.</p> <p>31 ديسمبر/كانون الأول 2010</p> <p>(المواءمة الكاملة للمشروعات مع إطار النتائج الاستراتيجي)</p>	<p>الاستراتيجية للمساعدة على تحديد مقياس لفعالية التكلفة. وإسناد التكاليف على هذا النحو سيستخدم على نطاق أوسع كما هو محدد في تقريرنا عن فوائد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تحول البرنامج نحو تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج وتيسير عمل لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد.</p>
<p>نحيط علماً بالإجراء الذي اتخذته الأمانة لتنفيذ توصيتنا، ونكرر أن الإدارة ينبغي أن تكون لديها خطة مقيدة زمنياً لتنفيذ تقييم فعال ومنهجي للمخاطر في سياق تنفيذ لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي، وأن تخصص موارد كافية للتمكن من تنفيذها.</p>	<p>يقوم البرنامج في الوقت الحاضر بتحديد إطار لإدارة المخاطر بالتشاور مع أصحاب المصلحة الداخليين.</p> <p>تم التحقق من المخاطر الاستراتيجية؛ ووضع أسلوب لتحديد المخاطر، وأنشطة التخفيف منها، ونظام ملائم للتصعيد.</p> <p>يقوم البرنامج باختبار بيانات المخاطر وسجل المخاطر على مستويات تنظيمية مختلفة. وستساعد النتائج على وضع إطار لإدارة المخاطر في المؤسسة في صورتها</p>	<p>يجري اختبار عمليات تقدير المخاطر وتحليلها فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي بينما يجري إدراج إدارة المخاطر في البرنامج. وسيتم الانتهاء من إعداد قالب لبيانات المخاطر وسجلات المخاطر على مستوى البلدان، ووحدات الأعمال، والمؤسسة، لاستخدامه على نطاق واسع في البرنامج.</p> <p>وستصمم أيضاً تقديرات المخاطر والضوابط الداخلية عن طريق إدارة المخاطر في المؤسسة وأطر المراقبة الداخلية.</p> <p>← نهاية فبراير/شباط 2010</p>	<p>22- التوصية 6</p> <p>تصميم عمليات مركزية للتحليل المنهجي للمخاطر بحيث تشمل الاستراتيجيات القطرية المخاطر التشغيلية الرئيسية التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، وتحديد الاستراتيجيات المقررة للتخفيف من تلك المخاطر. وعلاوة على ذلك، ينبغي استعمال العملية لضمان فهم المخاطر</p>

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
	النهائية.	(البيانات الاستراتيجية للمخاطر وسجل المخاطر) < 30 يونيو/حزيران 2011 (إدارة المخاطر في المؤسسة وأطر المراقبة الداخلية)	المحلية على المستوى المركزي.
نرحب باعتراف البرنامج بأنه ينبغي إعادة النظر في تعريف احتياجات المستفيدين، وبأن هناك إجراءات يجري اتخاذها.	أعيد النظر في تعريف المستفيدين وحدد بحيث يكون وأيا ليشمل المستفيدين الذين يتلقون مساعدة مباشرة مثل الغذاء والنقد والقسائم. طبقت في تصميم المشروعات وعمليات الإبلاغ السنوية في البرنامج الخطوط التوجيهية لحساب عدد المستفيدين من أجل ضمان جودة النواتج ومعلومات المستفيدين كما ترد في التقارير الموحدة بشأن المشروعات والنسبة لسنة 2009. وتعتبر هذه التوصية منتهية.	سيوسع البرنامج تعريف "المستفيد" لتوضيح حساب المساعدات غير الغذائية مثل المبالغ النقدية والقسائم. كما سيحسن البرنامج من توجيهاته المتعلقة بتعداد المستفيدين بغية تفادي ازدواج الحساب. ولا يغطي التعريف الحالي إلا الذين يتلقون المدخلات مباشرة ويستفيدون من المخرجات. وهو ما يشمل المزارعين الذين يتلقون الدعم في إطار مبادرة الشراء من أجل التقدم، ولكنه لا يشمل الذين يتمكنون من الوصول إلى الأسواق بفضل تحسين البنى الأساسية للأسواق، أو الذين يستطيعون استخدام الطرق بسبب تحسين إمكانية الوصول إليها. < 31 ديسمبر/كانون الأول 2010	-23 التوصية 7 النظر في تحسين تعريف "المستفيد" لتلافي إمكانية ازدواج الحساب وضمان مراعاة الفوائد الناشئة عن تنفيذ مشروعات للمعونة غير الغذائية، من قبيل الزراعة ودعم الأسواق.
ما زال العمل على تنفيذ هذه التوصية جارياً.	تم صقل أدوات التخطيط، وقياسات الحصائل، والخطوط التوجيهية للإبلاغ السنوي. وبذلك تمكنت المكاتب القطرية من تنفيذ تقنيات موثوقة ومتسقة لقياس عدد المستفيدين الذين يتلقون المساعدة والتحقق من ذلك العدد.	سيصقل البرنامج أساليبه لقياس عدد الذين تساعدهم المشروعات وللتحقق من ذلك. < 31 ديسمبر/كانون الأول 2010	-24 التوصية 8 وضع منهجيات فعالة من حيث التكلفة ومتسقة وموثوقة لقياس عدد الأفراد الذين تساعدهم المشروعات والتحقق من ذلك العدد.



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<b>تقرير المراجع الخارجي عن الفائدة المحققة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تعزيز الإدارة المالية (WFP/EB.1/2010/6-E/1)</b>			
<p>استجابة لتوصيتنا، فإن التقارير المالية الفصلية تتضمن الآن تحديثات مالية تستخدم على نحو متزايد قياسات لمساعدة المديرية التنفيذية ونوابها على اتخاذ القرارات.</p>	<p>تقوم دائرة التقارير المالية منذ عام 2009 بإعداد وإصدار تقارير مالية فصلية للإدارة العليا تراعى فيها التحليل النوعي والكمي لمساعدة المديرية التنفيذية ونوابها على اتخاذ القرارات. ويشكل نفس التحليل جزءاً من تصدير المديرية التنفيذية للحسابات المراجعة لعام 2009.</p> <p>وسوف تكفل الأمانة مواصلة تقديم دائرة التقارير المالية لهذه التقارير المالية الفصلية التي ستشمل تحليلاً يحيط بالمخاطر لتوجيه الإدارة في تحقيق أهدافها.</p> <p>وتعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>يزود مكتب المحاسبة المالية المدير التنفيذي ونوابه بمجموعة من أهم الكشوف المالية التي تعكس أداء البرنامج، ووضعه المالي، والتدفق النقدي في كل فصل. وتُدمج هذه المجموعة من الكشوف المالية بالتحليل المالي الأساسي. وفي المستقبل فإن مكتب التقارير المالية سيوفر هذه الكشوف بصورة أشد انتظاماً مع مساندها بتحليل للمصفوفات المفصلة الواردة في تقريره.</p>	<p><b>25- التوصية 1</b></p> <p>على الإدارة المالية أن تضع إطاراً يتيح إعداد تقارير الإدارة المالية بوتيرة أكثر انتظاماً تركز على المستوى المؤسسي على أساس شهري؛</p> <p>ينبغي أن تتيح التقارير الموجهة إلى الإدارة العليا التركيز، باستخدام المقاييس الملائمة والتحليلات النوعية، على التوجهات والمخاطر على نحو يكفل أن تنصب قدرات الإدارة العليا ككل على تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف؛</p> <p>ينبغي استخدام المعلومات الوفيرة التي يجمعها البرنامج الآن لدعم إقرارات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أساساً لتحديد القياسات الرئيسية للأداء المالي والإبلاغ عنها أثناء السنة، على سبيل المثال – مستويات المخزونات والهدر، وإدراج الدخل وأداء الاستثمارات؛</p>



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<p>نؤكد أن الأمانة تتخذ إجراءات بشأن توصيتنا.</p>	<p>تم تصميم إطار جديد لإدارة الأداء يشمل إطاراً للنتائج الاستراتيجية وإطاراً لنتائج الإدارة. يجري بذل جهود من أجل الربط بين بيانات الموارد والأداء. ويوضح تقرير الأداء السنوي لعام 2009 الخطوات المتخذة حتى الآن.</p>	<p>يقر المراجع الخارجي بالطابع العمومي للأهداف الاستراتيجية وبصعوبة ربط الموارد بهذه الأهداف بصورة منتظمة. وسيواصل البرنامج توفير تحليل لتعبئة الموارد بالمقارنة مع الأهداف الإستراتيجية وذلك في تقرير الأداء السنوي. ويوفر إطار النتائج الإستراتيجية الذي أقره المجلس في فبراير/شباط عام 2009 الأساس اللازم لتقدير النتائج والإبلاغ عنها. وكجزء من الجهود الجارية لتطوير إطار شامل لإدارة الأداء (الذي يشمل إطار النتائج الإستراتيجية وإطار نتائج الإدارة على حد سواء)، ستواصل الأمانة استطلاع إمكانات تعزيز تكامل بيانات الموارد والأداء. وستشاور الأمانة المجلس بشأن أي اقتراحات تتعلق بإدخال تغييرات على إطار النتائج الإستراتيجية.</p>	<p><b>التوصية 2</b> -26</p> <p>ثمة حاجة ملموسة لإيجاد صلات بيئية بين الموارد المنفقة والأهداف الاستراتيجية. ونظراً لطابع الشمول الذي تتسم به هذه الأهداف، فمن المحبذ أن تفكر الإدارة في طريقة بديلة للإبلاغ، مثل تحديد النتائج المتوقعة التي يمكن ربطها بهدف استراتيجي أو أكثر وإعداد التقارير قياساً إلى هذه النتائج بصفتها معياراً للأداء؛</p>
<p>عالجت الأمانة هذه التوصية.</p>	<p>تجتمع الإدارة العليا بانتظام بصفة حتى تبقى على علم بالأداء التشغيلي والمالي للبرنامج، ولتحديد المخاطر والتحسينات اللازمة في إدارة موارد البرنامج. وقد سهل نشر ونجز 2 في يوليو/تموز 2009 على الإدارة الحصول على المعلومات المالية. تعتبر هذه التوصية منتهية.</p>	<p>سيلتقي فريق الإدارة العليا شهرياً لمناقشة الاستنتاجات الرئيسية لتحليل الكشوف المالية والمصادر الأخرى، وذلك لتحديد أوجه التحسين المحتملة في إدارة موارد البرنامج.</p>	<p><b>التوصية 3</b> -27</p> <p>على فريق الإدارة العليا أن يجتمع شهرياً لتكوين صورة مؤسسية جماعية عن الأداء المالي، مستخدماً التحليلات النوعية والمعلومات المالية المستمدة من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II).</p>

تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<b>الحسابات السنوية المراجعة لسنة 2009 (WFP/EB.A/2010/6-E/1)</b>			
<b>أداء الاستثمار</b>			
	تتفق الأمانة مع التوصية وتلتزم بالرصد المستمر لظروف الأسواق وتوفير الإشراف على مخاطر الاستثمارات وأدائها. وأطلعت الأمانة المجلس على أداء الاستثمارات من منظور محاسبي في الكشوف المالية؛ وبشأن التغييرات التي طرأت على سياسات الاستثمار في وثائق متخصصة في عامي 2006 و2009. وترحب الأمانة بفرصة تقديم تقرير منفصل عن إدارة الاستثمارات – بما في ذلك الامتثال، وإدارة المخاطر والأداء – بصفة سنوية لتوفير ضمانات مفصلة عن إدارة الموارد المالية للبرنامج.		28- <b>التوصية 1</b> نوصي بأن يواصل البرنامج رصد أحوال السوق وأن تكفل لجنة الاستثمار وجود الرقابة المناسبة على مخاطر الاستثمارات وأدائها. وينبغي إبلاغ المجلس التنفيذي بأداء الاستثمارات على أساس سنوي مع عرض موجز لأداء الاستثمارات، ومستوى المخاطر التي تم تقبلها، وبيان ما يؤكد الالتزام بالسياسات المعتمدة.
<b>حسابات ضريبة القيمة المضافة</b>			
	توافق الأمانة مع التوصية، وتؤكد أن البرنامج بذل جهوداً للتأكد من أن الحكومات المضيفة تقدم إعفاءات ضريبية كاملة للبرنامج، وأنها إذا لم تكن تفعل ذلك تسدد تلك التكاليف في الوقت المناسب. وتدرك الأمانة أن الحصول على إعفاء كامل من ضريبة		29- <b>التوصية 2</b> نوصي البرنامج بمراجعة اتفاقاته الأساسية مع الحكومات ذات السيادة من أجل تنفيذ اتفاقية الحصانات والامتيازات ضماناً لمنح الحصانة لدفع ضريبة القيمة المضافة.



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
	<p>القيمة المضافة سيقبل من تكاليف الإدارة؛ غير أنه يتعين على البرنامج أيضا أن يحترم الإجراءات الداخلية لدى الحكومات المضيفة. وطالما قامت الحكومات المضيفة برد مبالغ الضرائب التي يدفعها البرنامج في أثناء العملية، فإن الأمانة تعتقد أن هذه الحكومات تمثلت لمسؤولياتها بموجب اتفاقية الامتيازات والحصانات. وتؤكد الأمانة أن أي مبالغ مستردة من ضريبة القيمة المضافة من الحكومات المضيفة ترد إلى حسابات المشروعات لاستخدامها بما يتفق وأهداف المشروعات.</p> <p>وتعتبر هذه التوصية منتهية.</p>		
	<p>تقيد في الحسابات السنوية المبالغ المستردة من الحكومات المضيفة تسديداً لضريبة القيمة المضافة على الرغم من أنها لا تسجل في حسابات مشروعات بعينها. وتؤكد الأمانة أن أي مبالغ مستردة من الحكومات المضيفة تسديداً لضريبة القيمة المضافة ترد إلى حساب المشروعات لاستخدامها وفقاً لأهداف المشروعات.</p> <p>وتعتبر هذه التوصية منتهية.</p>		<p><b>30-</b> <b>التوصية 3</b></p> <p>نوصي البرنامج بأن يكون أكثر نشاطاً في سرعة المطالبة بسداد ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالبلدان الأخرى التي يتعين فيها تقديم مطالبات لاسترداد الضريبة. ونقترح إطلاع المجلس التنفيذي باستمرار على مستوى مطالبات السداد المستحقة.</p>



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>تتفق الأمانة مع هذه التوصية وستتخذ الإجراءات الملائم لضمان استرداد ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها البرنامج في الوقت المناسب. وتتضمن التقارير المالية السنوية التي تقدم للمجلس في كل دورة سنوية تفاصيل عن المبالغ المستردة من ضريبة القيمة المضافة في مذكراتها المتعلقة بالإقرارات. وستتساور الأمانة مع المجلس حول التفاصيل التي يطلبها لكي تدرج هذه المعلومات في الحسابات السنوية لعام 2010.</p>		<p><b>31-</b> <b>التوصية 4</b></p> <p>نوصي بأنه في حال سداد ضريبة القيمة المضافة، الإشارة إلى ذلك بوضوح في الكشوف المالية للمشروعات إلى جانب أي مبالغ منتظر استردادها تمكيننا للجهات المانحة من رصد الموقف.</p>	
<b>مزاعم الفساد والسرقة واختلاس المعونة الغذائية: الصومال</b>				
	<p>تحيط الأمانة بورقة المشورة المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي بشأن الصومال وستكفل اتخاذ الإجراءات الملائم. وتلتزم الأمانة بإبلاغ المجلس بما ستسفر عنه هذه العملية فور الانتهاء منها.</p>		<p><b>32-</b> <b>التوصية 5</b></p> <p>نوصي البرنامج بأن ينظر في المشورة الواردة في تقريرنا المنفصل وأن يحقق في المزاعم التي قدمها فريق الرصد المعني بالصومال للتأكد من الالتزام بالقواعد العادية لجمع الأدلة وتقديرها. وتعد الحقائق التفصيلية والأدلة التي تؤيد مزاعم فريق الرصد المعني بالصومال مسائل جوهرية لهذا الاستعراض، كما تعد الأساس الذي تقوم عليه تقديرات خسائر الأغذية.</p>	



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<b>تنفيذ نظام WINGSII (ونجز 2)</b>			
	<p>تمشيا مع آخر المعلومات المقدمة من الأمانة بشأن التوصية رقم 2 المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WFP/EB.1/2009/6-D/1)، فإن الأمانة تكرر أنه سيجرى تقييم لقيمة الاستثمار في نظام ونجز 2 في نهاية عام 2010 عندما يكون البرنامج قد استخدم ذلك النظام لمدة سنة كاملة. وستتولى شعبة إدارة الأداء والمساءلة تنسيق التقييم، وسيتم الإبلاغ عن النتائج في تقرير الأداء السنوي لعام 2010.</p>		<p><b>33-</b> التوصية 6</p> <p>نوصي، مرة أخرى، بتقدير مردودية تكاليف نظام ونجز 2 لتقدير ما إذا كان المشروع يحقق الأهداف التي وضعها البرنامج وإبلاغ المجلس التنفيذي بهذه النتائج للنظر..</p>
	<p>تتفق الأمانة مع التوصية. وسوف يجري مكتب المراجعة الداخلية استعراضا لتنفيذ ونجز 2 في عام 2010. وستراعي الأمانة نتائج هذا الاستعراض عند البت في مدى الاحتياج إلى تقييم بيانات مراقبة ونجز 2 تحت إشراف خبراء خارجيين في تكنولوجيا المعلومات.</p>		<p><b>34-</b> التوصية 7</p> <p>نوصي كذلك بإجراء تقدير كامل للبيئة الرقابية لنظام ونجز 2 بالاستعانة بأخصائيين من ذوي المهارة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وهذه المسألة ضرورية لتقديم التأكيدات للمديرة التنفيذية حتى تطمئن إلى وجود بيئة رقابية داخلية فعالة.</p>



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
<b>لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج</b>				
	ستعالج هذه التوصية هيئة مكتب المجلس التنفيذي.		<p><b>التوصية 8</b></p> <p>نوصي بأن يسعى المجلس التنفيذي إلى الاعتماد بشكل أكبر على لجنة مراجعة الحسابات وأن يحيط بدرجة أكبر بعملها. وعلاوة على ذلك، نوصي بأن ينظر المجلس التنفيذي في الطريقة التي يشارك بها في عمل اللجنة من خلال هيئة المكتب، لكفالة أن تحيط اللجنة إحاطة كاملة بالمسائل التي تهم المجلس؛ وأن يتوفر لدى المجلس، من خلال هذه الاجتماعات، مستوى أكبر من المعارف بشأن التأكيدات التي تقدم له.</p>	-35
<b>إدارة المخاطر</b>				
	ستعالج هذه التوصية هيئة مكتب المجلس التنفيذي. وقد بدأ البرنامج مشروعاً لتنفيذ واعتماد إطار متكامل للمراقبة الداخلية وإدارة المخاطر عن طريق تطبيق مبادئ لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي. وقد اعتمدت الأمانة بالفعل بعض هذه المبادئ قبل بدء المشروع.		<p><b>التوصية 9</b></p> <p>نوصي بأن يؤكد المجلس التنفيذي أن هناك خطة واضحة ومحددة زمنياً لدى الإدارة لتنفيذ التقييم الفعال والمنهجي للمخاطر في إطار تنفيذ مبادئ لجنة</p>	-36



تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	وتعتزم الأمانة اعتماد إطار متكامل للمراقبة الداخلية وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة بالتدريج في 2010.		المنظمات الراعية وأن موارد كافية قد خصصت لإتاحة تنفيذها بنجاح..	
<b>قياس أداء مكتب المراجعة الداخلية</b>				
	<p>عالجت الأمانة هذه التوصية.</p> <p>وجرى تعزيز مهارات الموظفين في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عن طريق تعيين مدير للمكتب، ومدير لمراجعة الحسابات، ومراجع لحسابات تكنولوجيا المعلومات، وسيواصل المكتب ملء الوظائف الشاغرة كلما نشأت بموظفين مهرة. ويستخدم المكتب موظفين خارجيين لسد ثغرات محددة في الموارد أو لأداء مهام محددة. وقد زادت المديرية التنفيذية بصفة خاصة التركيز على تنفيذ ورصد توصيات المراجعة الداخلية للحسابات من أجل الحد من عدد توصيات المراجعة التي لم تعالج وزيادة التركيز على القضايا ذات الأولوية.</p> <p>يجري وضع مؤشرات رئيسية للأداء.</p>		<p><b>37- التوصية 10</b></p> <p>نوصي بأن يعزز المفتش العام، بدعم من لجنة مراجعة الحسابات، فعالية وأثر مكتب الرقابة من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>← كفاءة استكمال عدد الموظفين ذوي المهارة المهنية والنظر أيضا عند الضرورة في الاستعانة بالخبرات الخارجية لسد الفجوات في الموارد أو إسناد تكاليفات مراجعة محددة، لاسيما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات؛</li> <li>← تحسين التركيز على تحديد الأولويات وتصفية التوصيات المعلقة وإعداد شكل لرصد تنفيذ أهم هذه التوصيات؛</li> <li>← إعداد وسائل لقياس الأداء تبين</li> </ul>	<p><b>37-</b></p>





تعليقات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير الحالي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
			الجودة والأثر على أن تدرج هذه الوسائل في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية.	
<b>بيان عن الرقابة الداخلية</b>				
	تتفق الأمانة مع هذه التوصية، وتؤكد التزامها بإصدار بيان عن المراقبة الداخلية عند تقديم الحسابات السنوية. وسيدرج على سبيل التجربة بيان عن المراقبة الداخلية في الحسابات السنوية لعام 2010؛ وسوف ينفذ ذلك بالكامل اعتباراً من عام 2011.		<p style="text-align: center;"><b>التوصية 11</b></p> <p>نوصي بأن يصدر البرنامج بياناً بشأن الرقابة الداخلية وأن ينفذ ذلك جنباً إلى جنب مع مبادئ لجنة المنظمات الراحية، تأسيساً على مقارنة الضمانات الكافية المقدمة من الإدارة العليا ومكتب الرقابة للتأكد من أن وسائل الرقابة الداخلية تعمل بفعالية.</p>	<b>-38</b>

